

واشنطن منحت 6 تراخيص سرية لبيع تكنولوجيا نووية للسعودية



محمد الجوهرى

قالت "رويترز"، الخميس، إنها اطلعت على وثائق تظهر أن وزير الطاقة الأميركي "ريك بيري" وافق على 6 تراخيص سرية تتيح لشركات بيع تكنولوجيا خاصة بالطاقة النووية وتقديم المساعدة للمملكة العربية السعودية.

وأضافت، نقلًا عن مصدر مطلع على تلك التطورات، أن موافقات "بيري"، وتعرف باسم تراخيص الجزء 810، تتيح للشركات القيام بالعمل التمهيدي بشأن الطاقة النووية قبل الصفقة وليس بشحن المعدات المطلوبة لأي محطة.

وكانت صحيفة ديلي بيست هي أول من أورد نباء الموافقات.

وقالت الإدارة الوطنية للأمن النووي التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية في الوثيقة إن الشركات طلبت من إدارة "ترامب" إبقاء الموافقات سرية.

وأضافت الإدارة في الوثيقة: "في هذه الحالة، قدمت كل من الشركات التي تسلمت تراخيصاً خاصاً طلباً مكتوباً بمنع نشر التراخيص".

وقال مسؤول بوزارة الطاقة إن الطلبات تحوي معلومات تتعلق بالملكية وإن عملية منح التراخيص تطلب موافقة جهات عدة.

وسعّت إدارة الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" في هدوء لإبرام صفقة أوسع نطاقاً لمشاركة تكنولوجيا الطاقة النووية مع الرياض بهدف بناء محطتين نوويتين على الأقل.

وتقى فس عدة بلدان، بينها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وروسيا للفوز بذلك الصفة، ومن المتوقع أن تعلن السعودية عن الفائز بها في وقت لاحق من العام الجاري.

ويخشى العديد من المشرعين الأميركيين أن تؤدي مشاركة تكنولوجيا نووية مع السعودية في نهاية المطاف لسباق تسلح نووي في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الاعتراضات الأخلاقية على ممارسات النظام السعودي. وكان ولي العهد السعودي، "محمد بن سلمان"، قال في مقابلة مع شبكة "سي.بي.إس" الإخبارية، العام الماضي، إن المملكة ستنتج أسلحة نووية إذا فعلت إيران ذلك.

ومنذ أيام، كشف النائب الأميركي "إيليجا كامينغر" عن حصول لجنة الرقابة والإصلاح الحكومي في مجلس النواب، على وثائق تؤكد أن كبير مستشاري البيت الأبيض السابق "ستيف بانون"، ونائبة مستشار الأمن القومي السابق "كاي تي مكارلاند"، بحثاً نقل تكنولوجيا نووية "حساسة" إلى السعودية. والجمعة الماضي، طلب كل من السيناتور الديمقراطي "بوب مينينديز"، والجمهوري "مارك روبيو" في مجلس الشيوخ من الكونغرس، التحقيق في محادثات إدارة "ترامب" مع السعودية بشأن نقل تكنولوجيا نووية.

ومطلع الشهر الجاري، قدم "روبيو" وعضو مجلس الشيوخ؛ الديمقراطي "إدوارد مارك"، مشروع قانون لضمان إشراف الكونغرس على أي تعاون نووي "مدني" بين الولايات المتحدة والسعودية، فيما قدم عضوا مجلس النواب الديمقراطي "براد شيرمان" والجمهوري "تيد يوهو"، مشروعًا مما ثلا في المجلس. وفي فبراير/شباط الماضي، قال تقرير لجنة الرقابة التابعة لمجلس النواب، إن مستشار الأمن القومي السابق "مايك فلين"، قد طرح خطة لبيع التكنولوجيا الخاصة بتشغيل محطات الطاقة النووية إلى السعودية، مما أدى إلى مخاوف لدى مسؤولين، حول الجانب الأخلاقي لذلك.

المصدر | الخليج الجديد + رويتز